

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٢٤

بشأن تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات العاملة في قطاع التأمين

وفقاً لآخر تعديل بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدتين بتاريخى ٢٠٢٤/٨/٢٨ و ٢٠٢٤/٩/١٧؛

قرر

(المادة الأولى)

يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في قطاع التأمين على النحو الآتى :

م	النشاط	الحد الأدنى لرأس المال
أولاً: شركات التأمين وإعادة التأمين		
١	شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	المرحلة الأولى أربعمئة مليون جنيه
٢	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات	
٣	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي تزاول أياً من فروع تأمين البترول أو الطيران أو الطاقة	المرحلة الأولى — أربعمئة وخمسون مليون جنيه حال الترخيص لفرع واحد. المرحلة الثانية — ستمائة وخمسون مليون جنيه حال الترخيص لفرع واحد.

١ - تم استبدال البند (٣) من المادة الأولى بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩.

رئيس الهيئة

– سبعمائة مليون جنيه حال الترخيص لفرعين.	– خمسمائة مليون جنيه حال الترخيص لفرعين.		
– سبعمائة وخمسون مليون جنيه حال الترخيص لثلاث فروع.	– خمسمائة وخمسون مليون جنيه حال الترخيص لثلاث فروع.		
أربعون مليون جنيه	شركات التأمين متناهي الصغر	٤	
خمسة وسبعون مليون جنيه	شركات التأمين المتخصصة في أحد فروع التأمين	٥	
خمسة وسبعون مليون جنيه	شركات التأمين الطبي المتخصصة	٦	
مليار جنيه	شركات إعادة التأمين	٧	
ثانيًا: الشركات التي تزاوُل المهن والأنشطة المرتبطة بالتأمين			
عشرون مليون جنيه	شركات إدارة برامج التأمين الطبي	٨	
خمسة ملايين جنيه	شركات الوساطة في التأمين	٩	
خمسة ملايين جنيه	شركات الوساطة في إعادة التأمين	١٠	
ثلاثة ملايين جنيه	شركات خبرة تقييم الأخطار	١١	
ثلاثة ملايين جنيه	شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	١٢	
ثلاثة ملايين جنيه	شركات خبرة الاستشارات التأمينية	١٣	
ثلاثة ملايين جنيه	شركات الخبرة الاكتوارية	١٤	

ويكون رأس مال الشركات المُشار إليها مدفوعًا بالكامل بالجنيه المصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية الحرة التي يقبلها البنك المركزي المصري.

(المادة الثانية)^٢

تلتزم شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات بتوفيق أوضاعها بزيادة رؤوس أموالها على النحو المبين بالبنود (١، ٢، ٣) من المادة الأولى من هذا القرار وفقًا لما يلي:

^٢ - تم استبدال البندين (٢٠١) من المادة الثانية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩.

١-زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى أربعمئة أو أربعمئة وخمسين أو خمسمئة أو خمسمئة وخمسين مليون جنيه بحسب الأحوال خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار.

٢-زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ستمئة أو ستمئة وخمسين أو سبعمئة أو سبعمئة وخمسين مليون جنيه بحسب الأحوال خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القرار.

كما تلتزم باقي الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار بتوفيق أوضاعها خلال سنة من تاريخ العمل به.

(المادة الثالثة)

على كافة الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار إعداد جدول زمني موضحاً به مراحل زيادة رؤوس أموالها وفقاً لأحكام هذا القرار وموافاة الهيئة به خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار، ويُحظر على تلك الشركات توزيع أي أرباح نقدية على مساهميها قبل استيفاء متطلبات الحد الأدنى لرؤوس الأموال المُشار إليها إلا بعد الحصول على عدم ممانعة الهيئة.

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.